مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

اهمية الاستثمار في تنويع الاقتصاد العراقي

The importance of investment in diversifying the Iraqi economy

الاستاذ المساعد الدكتور
ناجي ساري المالكي
جامعة البصرة \ مركز دراسات البصرة والخليج العربي
Assistant Professor Dr. Naji Sari AI-Maliki
University of Basra / Center for Basra and Arabian Gulf Studies
البريد الألكتروني najialmaliki1966@gmail.com

المستخلص

ان الابحاث والدراسات تهتم باهمية الاستثمارات التي تساهم بالعديد من التقدم في المجالات المختلفة ومنها المجال الاقتصادي , وتعتبر الاداة في تحقيق الاهداف الاقتصادية , ولها اثار ايجابية على تنوع الاقتصاد , والابعاد التنموية الشاملة , حيث ان الاستثمار له اهمية في تطور الاقتصاد , من خلال المساهمة في نقل التكنولوجيا المتطورة , ومن خلال تطورالمؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والمالية , فان الاستثمار يساهم ومن خلال مناخ الاستثمار في تنشيط الحركة الاقتصادية . وعليه فان اهمية الاستثمار له اثار ايجابية في توفير فرص العمل وتنويع مصادر الدخل للاقتصاد العراقي , كذلك تحقيق التنمية المستدامة في اغلب القطاعات الاقتصادية في العراق . الكلمات المفاتحية : الاهداف إقتصادية المشروع الاستثماري, الحركة الاقتصادية , تنوع الاقتصاد , التنمية المستدامة

Abstract

Research and studies are concerned with the importance of investments that contribute to many progress in various fields, including the economic field, and are considered a tool in achieving economic goals, and have positive effects on the diversification of the economy and comprehensive development dimensions. Since investment is important in the development of the economy, by contributing to the transfer of advanced technology, and through the development of economic, social and financial indicators, investment contributes, through the investment climate, to stimulating economic activity. Accordingly, the importance of

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

investment has positive effects in providing job opportunities and diversifying sources of income for the Iraqi economy, as well as achieving sustainable development in most economic sectors in Iraq.

Keywords: economic objectives, investment project, economic movement, economic diversification, sustainable development.

المقدمة :

يمتلك العراق كل مقومات التنوع الاقتصادي , ومن خلال أهمية الاستثمار في التأثير على تنويع الاقتصاد العراقي , ان الخطط الاقتصادية وعن طريق مساهمة الاستثمار في التنوع الاقتصادي يواجه العديد من الصعوبات التي يمكن ان تعرقل مسيرة التنمية . ومن خلال اهمية الاستثمارات المحلية منها والاجنبية يمكن معالجة المعوقات , التي تتطلب العمل في تشخيص مواطن الخلل ومن الممكن معالجتها. إن من بين المعوقات في جذب الاستثمارات وجود الفساد الاقتصادي والاداري والمالي والذي يعتبر احد مكونات المناخ الاستثماري , وكذلك عدم الاستقرار السياسي والامني , وعدم تطبيق السياسات الاقتصادية بالطرق الصحيحة , تجعل من عدم النهوض بالواقع الاقتصادي الاحادي الجانب . لذلك فان هناك اهمية اساسية للاستثمار , ولكن في مختلف القطاعات العراقية من اجل التنويع الاقتصادي والنهوض بالاقتصاد الى التقدم والتطور .

أهمية البحث : - تبين أهمية البحث من تسليط الضوء على اهمية الاستثمار من اجل التنويع الاقتصادي , ولابد من القيام بالاستثمار في القطاعات المنتجة كالزراعة والصناعة .

مشكلة البحث : - بما ان العراق يعتمد على الايرادات النفطية في تطوير الاقتصاد العراقي . وهذا مايؤدي إلى ان الاقتصاد سوف يتعرض الى العديد من المشاكل , منها انخفاض الاسعار العالمية للنفط , والتي تؤثر سلبا على الاقتصاد اسعار . لذلك فإن المشكلة الاساسية , كيفية تشجيع جذب الاستثمار في في مختلف القاعات الاقتصادية من اجل تنويع الاقتصاد العراقي.

هدف البحث : - يهدف البحث على تحقيق الاهداف الرئيسية :-

1– التقييم في أهمية الاستثمار على تنويع الاقتصاد العراقي , ومدى تأثير هذا الاستثمار على القطاعات الاقتصادية في العراق .

2– لابد من تحديد المشاكل التي يمكن تعيق جذب الاستثمار في تنويع الاقتصاد العراقي في القطاعات الاقتصادية .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

فرضية البحث : - تستند الفرضية إلى إن تنويع الاقتصاد العراقي يتطلب الاستراتيجيات التي تهدف الى جذب الاستثمارات من خلال تطوير مكونات مناخ الاستثماري , الاستقرار السياسي والاقتصادي من اجل تحقيق التنمية الاقتصادية

خطة البحث : - تتضمن خطة البحث المباحث الاتية :

المبحث الاول : - الاستثمار (المفهوم النظري)

المبحث الثاني : - المؤشرات الاقتصادية في العراق

المبحث الثالث : - الاستثمار واهميته في تنويع الاقتصاد العراقي .

الاستنتاجات والمقترحات

المصادر

المبحث الاول

الاستثمار (المفهوم النظري)

هناك العديد من التعاريف للاستثمار , حيث انه يعرف عملية مخططة ومدروسة اقتصادي من قبل شخص قانوني او طبيعي ، والتي تقوم على القواعد العلمية العقلانية ، والتي من خلالها التوجه بالموارد البشرية والمالية في تحقيق العوائد الاجتماعية والعلمية والاقتصادية والثقافية **(عدنان , 2008 , 2)** . وكذلك يعرف الاستثمار على انه (الاستخدم الى الاجزاء من الموارد الطبيعية المتوفرة في الدولة من اجل التكوين الراسمالي والتوسيع في بناء الوحدات الانتاجية والخدمية الجديدة التي من خلالها ان تستثمر في العمليات الانتاجية لاجل زيادة الانتاج والخدمات . حيث ان الاستثمار يتكون من مجموعة عوامل تشكل المناخ الاستثماري المؤثر على الاستثمار بشكل مباشر او غير مباشر من اجل الاداء الاستثماري الذي يهدف الى الربح , , وكذلك هناك نوعين من العوامل منها غير الملموسة منها العوامل التشريعات والنظم والسياسات التي تحكم الاستثمار ومنها عوامل ملموسة كالبنية التحتية مثل الطرق والموانىء والمطارات والطاقة والمياه . وبما ان الاستثمار يحتل اهمية اساسية في السياسات التنموية للدول .فهو من المكونات الأساسية لتنويع الاقتصادي ، و الذي يوفر زيادة وتنوع الانتاج للسلع والخدمات التي يحتاجها السكان من اجل الاستهلاك من السلع الوسيطة او النهائية أو الهدف من هذا الانتاج للتصدير, كذلك يوفر الاستثمار فرص عمل للعاطلين عن العمل والذين يبحثون عنه , ويحقق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي ويوفير المزيد من العملات , وبتالي ينعش الاقتصاد الوطني للدول المستثمرة والدول المضيفة . لذلك فان للاستثمار اهمية في اقتصادات دول العالم الفقيرة منها

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

والغنية (**عبد الرضا , 2012 , 20**) .لذلك يتميز الاستثمار في جذب رؤوس الاموال الى الدول المضيفة التي تتوفر فيها الموارد الطبيعية والبشرية والمالية . اضافة الى توفير السلع والخدمات الى الاسواق المحلية والعالمية , كذلك يتيح فرص في زيادة الصادرات من انواع السلع , وهذا مايزيد من النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة من خلال الحركة التجارية والعمرانية , من خلال تعدد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات الاقتصادية (**دليل المستثمر , 2023 , 1)** ان تشجيع المستثمرين للاستثمار في القطاعات الاقتصادية من خلال المميزات والاعفاءات التي تقدم للمستثمرين من خلال التعرف على نوعية الاستثمار وماهية الجدوى الاقتصادية من انشاء المشروعات الاستثمارية الانتاجية كانت او الخدمية , اذ تجعل من جذب العديد من المستثمرين من خلال الاستقرار السياسي والاجتماعي والامني والاقتصادي (**Crawford and Kotschwar,2020,149**) . وهناك العديد من الاهداف من اجل الحصول على المصالح المشتركة بين المستثمرين والدول المضيفة , اذ ان الدولة المضيفه تقوم بالعديد من الحوافز والاجراءات ومنها ادارية وقانونية لتشجيع المستثمرين في القيام بالمشاريع الاستثمارية وفيما يلي بعض الاهداف التي تؤدي التطور الاقتصادي من خلال زيادة الاستثمارات من اجل زيادة حجم التبادل التجاري الخارجية والداخلية بين الدول الصناعية التي اهتمت بالثورة الصناعية من خلال الاختراعات العلمية ، والتي ادت الى ارتفاع مستوى الدخل، وتطوير القطاع الزراعي والصناعي ، والقطاع المالي والمصرفي من خلال توفر الموارد الاولية التي تدخل في الصناعة والزراعة والتي توفر المحاصيل الغذائية من خلال زيادة الانتاج الصناعي والزراعي (**الطعان , 2006 , 6 - 11**):

1 – ان المستثمر يسعى الى تحقيق العديد من الاهداف ، منها توفير المواد الاولية الرخيصة من خلال الاستثمار في الدول المضيفة واستخدام هذه المواد بالمشاريع الاستثمارات الصناعية .

2 – الحصول على الاعفاءات الضريبية والحوافز والقوانين المشجعة للاستثمار تمنحها الدول المضيفة للمستثمرين من اجل جذب المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى تنويع الاقتصاد .

3 – استفاد الشركات الاستثمارية من وجود اسواق لتصريف منتجات التي يمكن ان تنتج في الدول المضيفة .

4 - الاستفادة من انخفاض اجور القوة العاملة في الدول النامية ومنها الدول المضيفة للاستثمارات التي تعمل على تشغيل العمالة المحلية الرخيصة والاستفادة المتبادلة في الخبرات وهذا يكون عمل مشجع في جذب الاستثمارات.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

5 – ارتفاع الارباح بالنسبة للشركات الاستثمارية في الدول المضيفة تزيد على الارباح التي تحصل عليها الشركات الاستثمارية في دولها الاصلية .

6 – تفوق منافسة الشركات الاستثمارية الاجنبية على الشركات الاستثمارية المحلية في انواع الخدمة وجودة الانتاج وانخفاضها الاسعار وذلك نتيجة وفرة راس المال وتقدمها التكنولوجي.

7 - انخفاض المخاطر التي تزيد الشركات الاستثمارية الاجنبية من استثماراتها في الدول المضيفة للاستثمارات . وهذه الاجراءات التي تسعى الشركات الاستثمارية والمستثمرين تحقيق اهدافها خارج دولة المستثمرين والشركات الاستثمارية .وهناك انواع من الاستثمار التي تختلف فيما بينها من حيث طريقة العمل ونوعية الاستثمار للمشاريع الاستثمارية ومنها مايلي **(ابادي , وعبود , 2018, 256-257) :**

1– مشروع التجمع الاستثماري : - وهو اتفاق استثماري على تزويد الطرف الثاني المحلي الى الطرف الاول الاجنبي مايحتاج من مكونات منتج معين وتجميعها وانتاجها بالشكل منتج نهائي.

2– الاستثمار المشترك وهو الذي يشمل نوعين من الاستثمار هما : -

– الاستثمار العمودي .

– الاستثمار الافقي .

3– الاستثمارات التي يملكها المستثمر بالكامل :- وهذه الاستثمارات هي اكثر انواع الاستثمارات المرغوب بها من قبل الشركات الاستثمارية المتعددة الجنسيات في العالم .

4– الاستثمارات الاجنبية المباشرة الاجنبية في الدول العربية : وهذه الاستثمارات تعتبر استثمارات متدفقة الى الدول العربية , والتي تعرف بالهيمنة الاقتصادية في الدول العربية .

5- الاستثمارات المشتركة : - وهذا الاستثمار يكون طويل الامد بين طرفين احدهما اجنبي والاخر محلي . وعليه فان الشركات الاستثمارية الاجنبية والمحلية التي تستثمر في الدول المختلفة ومنها المضيفة ومنها الفقيرة من اولوياتها في الاستثمار معرفة الارباح والمخاطر ومنها الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني. حيث من اولويات المستثمرين معرف الحوافز القوانين الدول التي تستثمر بها من اجل ضمان راس المال المستثمر الاجنبي , وكذلك تقديم التسهيلات الكمركية للشركات من اجل الاسراع في تنفيذ المشاريع الاستثمارية التي تؤدي الى زيادة النشاط الاقتصادي في الدولة المضيفة **(Silvia,2022,1549)**. وهناك العديد من دوافع الاستثمار والتي تعد من تفضيلات المستثمرين ومن العوامل الساعدة في جذب المزيد من المستثمرين , ومنها التقليل من الضرائب وزيادة العوائد السلامة والامن للمستثمرين ومشاريعهم

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

الاستثمارية , ومن الدوافع الاستثمارية سهولة تحويل وشراء بعض المشاريع المستثمرة في الدولة المضيفة واعطاء اولوية للمستثمرين في ضمان حقوقهم المالية والقانونية من اجل جذب المزيد من الاستثمارات وفي مختلف القطاعات من اجل زيادة النشاطات الاقتصادية وتنويع الايرادات في الدولة المضيفة **(Riyaz ,2021,2)** . ان الشركات الاجنبية تتعثر في الاستثمار في الدول المضيفة , ومنها النامية الفقيرة التي تشهد ارتفاعا في التضخم وهذا مايؤدي إلى تباطؤ تمويل المشاريع الاستثماريةالعالمية نتيجة ارتفاع اسعار السلع مما يؤدي الى الركود في الاسواق نتيجة التضخم , وتراجع الاستثمارات بسبب انخفاض ارباح الشركات الاستثمارية , وقد بدأت الاستثمارات في قطاع النفط نتيجة حصول هذه الشركات على ارباح الطائلة رغم المخاطرالتي تشهدها الدول الفقيرة ومنها عدم الاستقرار الامني او الاقتصادي او السياسي **(2 ,2022 , United Nations)** .

المبحث الثاني

المؤشرات الاقتصادية في العراق

تعد المؤشرات الاقتصادية من اهم العوامل التي تساعد على جذب الاستثمارات من اجل الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية الاساسية منها القطاع النفطي والزراعة والصناعة , حيث تؤثر هذه القطاعات سلبا اوايجابا على الاقتصاد العراقي ومن خلال مؤشر الناتج المحلي الاجمالي , وسوق العمل , واسعار المستهلك . وبما ان هذه الموارد تعد الرصيد المالي للموازنة العامة , وتعد هذه المؤشرات الرئيسية في جذب الاستثمارات من اجل تنويع مصادر الاقتصاد. حيث ان انتعاش هذه القطاعات سوف يؤدي الى تشغيل الايدي العاملة من العاطلين عن العمل الذينيبحثون عن العمل **(Abdurakhmonov, 2021, 1-2)** . ان الارصدة المالية التي تحصل عليها الدولة من المكاسب النفطية , وخاصة عند ارتفاع اسعار النفط , مما يزيد من الايرادات المالية التي من الممكن ان تستغل في تطوير الصناعة والزراعة , من اجل التصدي للصدمات الاقتصادية التي قد تحدث في اسعار النفط او انخفاض الانتاج النفطي , كذلك الزراعة ومن خلال الاهتمام بالمشاريع الاستثمارية الزراعة تساعد في توفير الامن الغذائي , وزيادة وتنويع الصادرات والتقليل من الاستيرادات بالنسبة للمحاصيل الزراعية او المنتجات الصناعية , ولهذا فان اهمية الاستثمار في العراق تعتمد على انخفاض المخاطر التي تؤدي الى تشجيع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية **(السرحان , 2023 , 3)** . ان تنويع الاقتصاد العراقي يعتمد بالاساس على السياسات الاقتصادية الصحيحة , ومن خلال السياسة النقدية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

والمالية التي تؤدي الى استقرار العملة المحلية ومن الممكن انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار .ومن خلال ذلك يمكن ان نوضح من الجدول (1) التالي بعض المؤشرات الحقيقية للاقتصاد العراقي :

جدول (1) مؤشر الانفاق العام والايرادات العامة واجمالي الدين العام في العراق للفترة (2017 -2021) (تريليون دينار)

المؤشرات	2017	2018	2019	2020	2021
اجمالي الانفاق العام	**75,5**	**80,9**	**111,7**	**76,1**	**102,8**
معدل النمو %	**12,5**	**7,2**	**38,1**	**31,9**	**35,1**
اجمالي الايرادات العامة	**77,3**	**106,6**	**107,6**	**63,2**	**109,1**
معدل النمو %	**42,1**	**37,9**	**0,9**	**41,3**	**72,9**
العجز او الفائض	**1,8**	**25,7**	**4,2-**	**12,9**	**6,2**
اجمالي الدين العام	**47,7**	**41,8**	**38,3**	**64,2**	**69,9**

المصدر : - جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2023, ص 11.

يلاحظ من الجدول اعلاه ان اجمالي الانفاق العام بلغ (75,5) تريليون دينار في عام 2017مقابل اجمالي الايرادات العامة بلغت (77,3) تريليون دينار ,وهناك فائض يبلغ (1,8) تريليون دينار , وقد وصل الدين العام الى (47,7) تريليون دينار . اما في عام 2021 ارتفعت الايرادات العامة الى (109,1) تريليون دينار مقابل اجمالي الانفاق العام يبلغ (102,8) , وفي هذه الحالة يوجد هناك فائض في الايرادات على النفقات , اما الدين العام فقد ارتفع الى (69,9) تريليون دينار , حيث ان اغلب الايرادات تأتي من تصدير النفط الخام , وهذا مايجعل الاقتصاد العراقي الى التعرض للصدمات الاقتصادية باستمرار . اما الجدول (2) التالي يوضح مؤشر الاستيرادات والصادرات في العراق .

جدول (2) مؤشر الصادرات والاستيرادات وفائض وعجز ميزان المدفوعات في العراق للمدة(2017 -2021) (تريليون دينار)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الصادرات	**57,6**	**86,4**	**81,6**	**64,8**	**73,8**
معدل النمو %	**39,5**	**50,0**	**50,6**	**42,6**	**57,7**
الاستيرادات	**32,2**	**38,9**	**49,4**	**40,9**	**34,7**
معدل النمو %	**10,7**	**20,8**	**27,0**	**17,2**	**15,2**
نسبة الاستيرادات من الصادرات	**55,9**	**45,0**	**60,5**	**63,1**	**47,0**
نسبة معدل نمو الاستيرادات من معدل نموالصادرات	**27,1**	**41,6**	**53,3**	**40,3**	**26,3**

المصدر :- جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2023, ص12.

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

يبين الجدول (2) اعلاه ان هناك زيادة في قيمة الصادرات على قيمة الاستيرادات ففي عام 2017 بلغت قيمة الصادرات (57,6) تريليون دينار مقابل (32,2) تريليون دينار , وكان معدل النمو للصادرات بلغ (39,5%) مقابل معدل نمو للاستيرادات بلغت (10%) في نفس العام , وبلغت نسبة الاستيرادات من الصادرت (55,9%) , وان نسبة معدل نمو الاستيرادات من الصادرات بلغت (27,1%) . اما في عام 2021 فقد كان هناك ارتفاع في قيمة الصادرات تبلغ (73,8) تريليون دينار وبمعدل نمو وصل الى (57,7%) مقابل قيمة الاستيرادات (34,7) تريليون دينار وبمعدل نمو (15,2%) . اما نسبة الاستيرادات من الصادرات فقد بلغت (47,0%) , وان نسبة معدل الاستيرادت ارتفعت عن معدل الصادرات الى (26,3%) . وهذا يدل على ان هناك ارتفاع بالصادرات نتيجة زيادة الانتاج النفطي الذي يعتمد الاقتصاد العراقية في الموازنة العامة , حيث ان هذه الزيادة جاءت نتيجة زيادة الشركات الاستثمارية في القطاع النفطي. اما الجدول (3) التالي فانه يبين اجمالي الناتج المحلي من مساهمة النفط .

جدول (3)

اجمالي الناتج المحلي ومساهمة النفط في اجمالي الناتج المحلي

في العراق للمدة (2017-2021) (ترليون دينار)

السنة	2017	2018	2019	2020	2021
الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابتة (2007 =100)	205,1	210,5	223,1	196,9	202,5
معدل نمو الناتج المحلي %	1,8	2,6	6,0	11,7	2,8
مساهمة النفط الخام في الناتج المحلي %	62,7	60,2	59,1	58,5	56,5
اجمالي الانتاج النفطي (مليون برميل \سنة)	1631,2	1270,7	1674,8	1463,4	1453,4

المصدر :- جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2023, ص 8.

ويبين الجدول (3)اعلاه ان اجمالي الناتج المحلي انخفض من (205,1) تريليون دينار عام 2017 الى (202,5) تريليون دينار عام 2021 . ولكن معدل نمو الناتج ارتفع من (1,8%) عام 2017 الى (2,8%) عام 2021 . حيث ان هناك مساهمة للنفط في الناتج المحلي الاجمالي بلغت (62,7 %) عام 2017 انخفضت النسبة نتيجة انخفاض انتاج واسعار النفط حتى بلغت (56,5%) . اما اجمالي الانتاج النفطي فقد انخفض من (1631,2) مليون برميل في عام 2017 الى ان بلغ (1453,4) مليون برميل في عام 2021 . وهذا يدل على ان الايرادات النفطية تعد

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

المورد المالي الى موازنة الدولة .وعليه فان تجارب الدول المتقدمة نجحت في المشاريع الاستثمارية نتيجة تنوع الاستثمارات السلعية والخدمية وتوفر الابحاث والتقنيات التي بمكن تجربتها في المشاريع الاستثمارية , فمن الممكن الاستفادة من هذه التجارب في العراق , وخاصة في القطاعات غير النفطية وكذلك زيادة وتطوير الشركات الاستثمارية في القطاعات غير الرسمية من اجل زيادة التنويع الاقتصادي الذي يؤدي الى زيادة وتنويع الايرادات في القطاعات المختلفة , اما الجدول (4) التالي فانه يوضح مؤشرات التضخم ونصيب الفرد والناتج المحلي الاجمالي .

جدول (4)
مؤشرات الناتج المحلي ونصيب الفرد والتضخم في العراق للمدة (2017 – 2022) (تريليون دينار) (بالاسعار الثابتة 2010)

المؤشر / الاقتصادي	اجمالي الناتج المحلي	نمو اجمالي الناتج المحلي (%)	نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (%)	التضخم من اجمالي الناتج المحلي (%)
2017	205,13	1,8-	4,1-	14,7
2018	210,53	2,6	0,2	18,2
2019	222,14	5,5	3,0	2,7-
2020	195,40	12,0-	14,1-	11,2-
2021	198,50	1,6	0,7-	37,5

المصدر : البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .

اذ يبين الجدول اعلاه ان الناتج المحلي الاجمالي بلغ (210,13) تريليون دينار مقابل انخفض في قيمة الناتج المحلي بلغت (212,41) تريليون دينار وهذا يوضح ان هناك نقص في قيمة الناتج المحلي الاجمالي بين عامي 2017 – 2021 تبلغ (12,03) تريليون دينار . اما نمو الناتج فقد انخفض في عام 2017 الى (-1,8%) مقابل زيادة في نسبة النمو بلغت (1,6%) عام 2021 . , اما نسبة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي فقد كانت (-4,1%) في عام 2017 انخفضت هذه النسبة الى (-0,7%) عام 2021, وهذا يبين ان هناك انخفاض في نصيب الفرد من الناتج خلال مدة البحث . اما نسبة التضخم من الناتج المحلي فقد ارتفعت من (14,7%) عام 2017 الى (37,5%) في عام 2021 . ويوضح ذلك ان هناك زيادة في نسبة زيادة في التضخم من الناتج . نتيجة ارتفاع اسعار السلع والخدمات , وارتفاع صرف العملة العراقية مقابل الدولار الامريكي . ان المؤشرات الاقتصادية في العراق وفي اولوياتها الناتج المحلي الاجمالي في

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

انخفاض مستمر بسبب اعتماد العراق على الايرادات النفطية وكما وضحنا سابقا ان مساهمة النفط في الناتج المحلي مرتفعة جدا , ولهذا فلابد من اعتماد العراق على الاستثمارات في القطاعات الاقتصادية الاساسية من اجل زيادة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي .

المبحث الثالث

الاستثمار واهميته في تنويع الاقتصاد العراقي

يعد العراق من الدول ذات المناخ الاستثماري الغنية والواسعة , نتيجة وفرة وتنوع الموارد الطبيعية , اضافة الى ذلك يستطيع الاقتصاد العراقي استقطاب المشروعات الاستثمارية الضخمة , ان التسهيلات والقوانين والحوافز التي قدمها العراق للمستثمرين , تجعل العراق من الدول الجاذبة للاستثمارات الاجنبية والمحلية . اذ ان الاستثمار يسرع من عجلة التطورالاقتصادي في البلاد , اذ ان القطاعات الاقتصادية تحتاج الى تطور نتيجة الظروف التي مرت بالبلاد قي القرن الماضي وبداية القرن الحالي وخاصة في قطاعات الصناعة والخدمات والزراعة , وبالتالي يحتاج الاستثمار الى الاستراتيجية التي تهدف الى التسريع بالاستثمار من اجل تنويع الاقتصاد **(حديد , ورشاد , 2022 , 104)** .ان الحروب المتعاقبة وكذلك الوضع الامني بعد الاحتلال الامريكي للعراق والسياسات الاقتصادية الخاطئة , , وكذلك هناك الكثير من المعوقات التي تركت اثار سلبية على الاقتصاد العراقي ورغم كل هذه المعوقات فان العراق يعتمد بشكل رئيسي على الايرادات النفطية اي الاقتصاد الاحادي الجانب . وعليه فان النهوض بالواقع الاقتصادي , وتحسين الوضع الاقتصاد يمكن ان يتم من خلال الاصلاح الاقتصادي والاهتمام والتركيز على الاستثمار الاجنبي والمحلي من اجل تنويع الاقتصاد,والقضاء على البطالة والفقر**(الحسناوي, 2023, 141)** . وهناك العديد من الاستراتيجيات والخطط والاهداف التي تشجيع في جذب الاستثمارات للعراق لاسيما الاستثمارات الاجنبية وذلك للاستفادة من تجارب بعض الدول ومنها النامية في مجال الاستثمار ومن هذه الاهداف مايلي**(فاضل , جواد , 2011 , 10-11)** .

1– الموقع الجغرافي الملائم : إن إختيار الموقع الجغرافي الملائم لإقامة المناطق الحرة يعد عاملا مهما في جذب الاستثمارات إليها ، فهنالك العديد من المناطق الحرة أخفقت في تحقيق أهدافها بسبب سوء إختيار موقعها ، لذا ينبغي الأخذ بنظر الإعتبار الأمور الاتية عند إختيار الموقع الجغرافي .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

2- وحسب الاهداف المرسومة في الخدد الاستثمارية لابد ان تكون المشاريع الاستثمارية قريبة من طر المواصلات التي ترتبط بطرق الدولية . الموقع قريباً من طرق المواصلات الدولية (البرية والجوية والبحرية) للاستفادة من أنماط النقل المختلفة والخدمات المرافقة لها .

3– ينبغي أن تكون المشاريع الاستثمارية قريبة من المواد الاولية ومصادر الطاقة , وان تكون الصناعات قريبة من بعضها من اجل التشابك وترابط بين الصناعات المختلفة .

4– الهدف من تنويع الاستثمارات في الاقتصاد العراقي من اجل خفض العجز في الميزان التجاري من خلال تنشط حركة الصادرات وتنوعها والتقليل من الاستيرادات .

5- لابد من ان تكون المشاريع الاستثمارية قريبة من المدن للاستفادة من تصريف السلع المنتجة في الاسواق المحلية القريبة والاستفادة كذلك من الخدمات المقدمة للمدينة .

6– تؤثر الاستثمارات في المجال الصناعي في العراق على الصناعات المحلية فلابد من وجود تنسيق وشراكة بين الشركات الاستثمارية والصناعات المحلية من اجل منافسة السلع الاجنبية في الداخل .

7– تساهم الاستثمارات في نقل وتوطين التكنولوجيا المتطورة من الدول الاستثمارية الصناعية.

8– ان يحدد الهدف من اقامة المشاريع الاستثمارية ووضع الخطط الصحيحة من اجل تحقيق الهدف والتنسيق مع الاهداف العامة للدولة ، فالاستثمارات هي الوسيلة الصحيحة في تحقيق التنمية الشاملة من خلال تبني ستراتيجية اقتصادية صحيحة ومن خلال الاهتمام بالجدوى الاقتصادية لكافة المشاريع الاستثمارية , وخلق المناخ الاستثماري .

9 - الاستقرار السياسي والامني : إن من اهم المشكلات تمنع جذب الاستثمارات للعراق وجود الاضطرابات الداخلية والحروب , وعدم وجود خطط للسياسات الاقتصادية التي لها صلة بالنشاطات الاستثمارية ، هذا مايؤدي الى غسيل الاموال واستثمار رؤوس الاموال في الخارج. فالاستقرار السياسي والامني يساعد الاستمرار في المشاريع الاستثمارية وفتح اسواق جديدة في الدولة المضيفة للاستثمارات من اجل تصريف السلع المنتجة محلياً في الاسواق المحلية والفائض يصدر الى الخارج للحصول على العملات الصعبة التي من الممكن ان تعمل الدولة على انجاز المشاريع الاستثمارية في القطاعات غير النفطية من اجل تنويع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد على النفط في الموازنة التشغيلية والموازنة الاستثمارية , ولابد من زيادة ارصدة الموازنة التشغيلية لتشمل العديد من القطاعات الاقتصادية . ان الاستثمارات في القطاع النفطي لها اهمية اساسية في في تطوير الاقتصاد العراقي ومن الممكن ان تعمل على تنمية القطاعات الاخرى من

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

حيث زيادة الانتاج الصناعي والزراعي وتنويع مصادر الايرادات . كذلك فان اهمية الاستثمارات للشركات الاستثمارية والمستثمرين من ناحية زيادة الارباح وتوسيع وتطوير الشركات الاستثمارية . فالعراق يعد من الدول النفطية فلابد من العمل على زيادة الاستثمارات في الموارد الطبيعي الاولية التي من الممكن ان تدخل الانتاج مختلف السلع وجعل الاقتصاد لايعتمد على مورد واحد في التبادل التجاري مع مختلف الدول . وهذا مايزيد من مستوى الرفاهية وزيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وزيادة نشاط الاقتصاد العراقي . ، لذلك تعتبر عملية الاستثمار في القطاع النفطي من العمليات الاساسية في تنويع الاقتصاد من اقتصاد الاحادي التصدير الى اقتصاد تنموي يزيد من انتاج القطاعات الاخرى كالزراعة والصناعة والسياحة وقطاع المواصلات والانشاءات والاسكان والتعمير والسياحة حتى يمكن للاقتصاد العراق ان يكون متنوع الايرادات من خلال زيادة وتنويع الاستثمارات **(الشمري , 2012, 1)** ان موازنة العراق تعتمد بالاساس على الايرادات النفطية , والاموال الاخرى تاتي من خلال رسوم الخدمات ,في مختلف القطاعات , وكذلك من المنافذ الحدودية , سوف تعتمد على رسوم بعض الخدمات, وعليه فان الاستثمار له اهمية اساسية في تنويع مصادر الايرادات التي تاتي من القطاعات الحكومية , وكذلك القطاع الخاص وخاصة الرسوم التي تدفع مقابل تقديم الخدمات لهذا القطاع , وعندما تكون هناك شراكة بين القطاع الخاص والعام , فان المبالغ تذهب الى خزينة الدولة من خلال وزارة المالية **(Hassan,2020 ,14)** , والجدول (6) التالي يوضح مقارنة مشاريع العراق الاستثمارية مع المشاريع الاستثمارية في الدول العربية :

جدول (6)

المشروعات الاستثمارية في العراق ومقارنتها مع الدول العربية لعام 2022

الدولة	الترتيب	عدد الشركات	عدد المشاريع	عدد الوظائف	التكلفة الاستثمارية مليون دولار
الامارات	1	890	923	38871	10837
السعودية	2	201	217	20249	13249
مصر	3	130	148	61063	106996
قطر	4	133	135	13972	29779
المغرب	5	64	71	21074	15308
سلطنة عمان	6	35	35	8071	9795
البحرين	7	21	24	2743	2199
تونس	8	12	13	1706	402
العراق	9	7	10	2960	1039
الاردن	10	9	10	820	377
الكويت	11	6	6	777	555
لبنان	12	5	5	91	12

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

ليبيا	13	5	5	2240	6362
الجزائر	14	4	4	1908	136
فلسطين	15	3	3	100	25
السودان	16	2	2	91	174
اليمن	17	2	2	113	358
الصومال	18	1	1	70	109

المصدر:المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , نشرة ضمان الاستثمار ,العدد(1) ,الكويت , 2023 , ص 56 .

يلاحظ من الجدول (6) اعلاه ان العراق ياتي بالمرتبة التاسعة من ناحية المشاريع الاستثمارية , حيث ان عدد الشركات الاستثمارية بلغت (7) شركات استثمارية واغلبها تستثمر في قطاع النفط الخام والغاز الطبيعي . اما في الترتيب الاول فقد جاءت الامارات , اذ ان عدد الشكات الاستثمارية العالمية بلغت (890) شركة استثمارية . اما عدد المشاريع الاستثمارية في العراق فقد كان عددها (10) مشاريع استثمارية , اما الترتيب الاول فقد كانت الامارات تحصل على(923) مشروع استثماري , وقد حصلت المرتبة الاخيرة كل من اليمن والصومال اذ احتلت كل منهما على الترتيب (17-18) على التوالي , وكان عدد الشركات الاستثمارية بلغت (1-2) على التوالي , وجاءت هذا الترتيب بسبب ان الامارات يعد مناخها الاستثماري ملائم وجاذب للاستثمارات نتيجة الاستقرار الامني والسياسي والاقتصادي . اما عدد التوظيف في الشركات الاستثمارية فقد بلغ (2960) وظيفة في العراق , اما في الامارات فقد كانت عدد الوظائف بلغت (38871) وظيفة في الشركات الاستثمارية . وقد كان عدد الوظائف في الشركات الاستثمارية في الدول التي كان ترتيبها (17-18) على مستوى الدول العربي وهي , اليمن والصومال فقد بلغ عدد الوظائف (70-113) وظيفة في الشركات الاستثمارية . اما العراق والذي تستحوذ الشركات النفطية الاستثمارية على اغلب المشااريع , فقد كانت بلغت (1039) مليون دولار التكلفة الاستثمارية الى مجموع المشاريع في عام 2022 , وجاءت مصر بالمرتبة الاولى من ناحية التكاليف الاستثمارية التي بلغت (106996) مليون دولار , تليها قطر بتكلفة تبلغ (29779) مليون دولار , وتاتي بالمرتبة الثالثة المغرب من ناحية تكاليف الاستثمار والتي وصلت الى (15308) مليون دولار , حيث ان اغلب هذه المشاريع في القطاعات غير النفطية وخاصة في مصر والمغرب من اجل تنويع مصادر الدخل. وتاتي السعودية بالمرتبة الرابعة من ناحية التكلفة الاستثمارية حيث بلغت (13249) مليون دولار . وقد جاءت بالمرتبة الخامسة الامارات حيث حصلت على (10837) مليون دولار تكلفة استثمارية من خلال الشركات العالمية

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

في مختلف القطاعات الاقتصادية . ولهذا نلاحظ ان العراق ان اغلب الاستثمارات تتواجد في المشاريع الاستثمارية النفطية , واهمال القطاعات الاساسية كالصناعة والزراعة . وعليه فلابد ان يكون هناك اهتمام في المشاريع التي من الممكن ان تنوع مصادر الايرادات من اجل الاستغلال الامثل للموارد الطبيعة والبشرية في العراق . وعليه فان الاهمية الاقتصادية للاستثمارات تنبع من نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات وزيادة وتنويع الانتاج في القطاعات الاقتصادية المختلف , ولايمكن ان يبقى الاقتصاد يعتمد على مورد النفط الذي من الممكن ان ينفذ , ويمكن الاعتماد على الزراعة والصناعة التحويلية التي يمكن ان تتطور في المستقبل القريب . ويمكن ان يكون هناك تركيز على الاهتمام بالسياسات والاستراتيجيات التي تهدف الى تطور الاقتصاد العراقي من خلال تنويع الاقتصاد عن طريق تنويع الاستثمارات المحلية والأجنبية. وعليه فان المناخ الاستثماري في العراق من الممكن ان يشجع على جذب الاستثمارات عن طريق الاستقرار السياسي والاقتصادي , كذلك من خلال الامتيازات والحوافز المدمة للمستثمرين الاجانب . وعليه فإن الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق سوف يعمل على تنويع الايرادات والنمو في القطاعات المتخلفة ويساعد على تنويع الانتاج للسلع الجديدة التي من الممكن ان تسد الحاجة المحلية والفائض للتصدير **(التميمي , 2016 , 1)** .اما الجدول (7) التالي فانه يوضح المؤشر الاقتصادي في العراق لعامي 2021-2023 .

جدول (7) مؤشر المخاطر الاقتصادية في العراق لعام 2021-2023

الدولة	الترتيب 2021	الترتيب 2023	درجة التغير
قطر	1	1	0
الجزائر	2	9	7-
الكويت	2	3	1-
السعودية	3	5	2-
العراق	4	13	9-
الكويت	5	3	2
البحرين	6	5	1
سلطنة عمان	7	7	0
المغرب	8	10	2-
مصر	9	15	6-
الاردن	10	8	2
الصومال	11	10	1
تونس	12	13	1-
الجزائر	13	9	2
اليمن	14	12	2
سوريا	15	16	1-

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

لبنان	16	18	2-
السودان	16	17	1-

المصدر : - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , نشرة ضمان الاستثمار , العدد (1) , الكويت , 2022 , ص 29

يلاحظ من الجدول اعلاه ان العراق احتل المرتبة الرابعة من بين الدول العربية من ناحية المخاطر الاقتصادية والذي حصل على الترتيب (4) بينما ارتفعت المخاطر في عام 2023 حتى بلغ الترتيب (13) ,اذ ارتفعت درجة التريب الى (-9) درجة بين عام 2021 الى عام 2023 . وهنا يكمن ان هناك مخاطر اقتصادية يمكن ان تمنع من جذب الاستثمار نتيجة انفتاح الاقتصاد العراقي , حيث ان العراق يعتمد فقط على الايرادات النفطية في تمويل الموازنة التشغيلية والاستثمارية . اما المرتبة الاولى فكانت من نصيب دولة قطر خلال فترة الدراسة , وهذا مايجعلها من الدول الجاذبة للاستثمارات من اجل تنويع الاقتصاد القطري . واحتلت الدول العربية الفقيرة المراتب الاخيرة حيث حصلت السودان على المرتبة (17) من بين الدول العربية وهذا مايجعلها من الدول الطاردة للاستثمارات بسبب عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والامني . لذلك فمن الممكن تنويع الاقتصاد العراقي من خلال انخفاض المخاطر الاقتصادية واستغلال الاستقرار الامني والسياسي في جذب مختلف الاستثمارات من اجل تنويع الاقتصاد.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا :- الاستنتاجات

1 – استنتج الباحث إن هناك استراتيجية مخطط تعمل على القواعد والاسس الاقتصادية من قبل المستثمر من اجل جلب رؤوس الاموال واستثمارها في المشاريع المختلفة .

2 – يستنتج الباحث ان اهمية الاستثمار تؤدي الى تنويع الاقتصاد من خلال المناخ الاستثماري الجاذب للاستثمارات .

3 – لابد للاقتصاد العراقي الريعي ان يتطور الى الاقتصاد متنوع المصادر عن طريق رسم السياسات الاقتصادية الناجحة التي تهدف الى تطور الصناعة والزراعة وتطوير الصناعة الاستخراجية .

4 – يستنتج الباحث ان انخفاض المخاطر وبالخصوص الاقتصادية والسياسية يمكن ان تساعد على جذب الاستثمارات في العراق .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

ثانيا : التوصيات

1 – نوصي بان يكون هناك تعاون في تبادل الخبرات والمعلومات الاقتصادية التي تنبع من تنويع الاقتصاد العراق .

2 – لابد من ان تكون هناك شراكة بين الشركات الاستثمارية والقطاع الخاص والعام العراقي في بناء الهيكل الاقتصادي عن طريق الاستثمارات .

3 – جذب المزيد من الاستثمارات من خلال تقديم الامتيازات والحوافز للمستثمرين الاجانب والمحليين .

4 – تنويع الاقتصاد العراقي من خلال تنويع الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية , ولايمكن الاهتمام بالقطاع النفطي , دون القطاعات الاقتصادية الاخرى .

المصادر

1 - البنك الدولي , المؤشرات الاقتصادية , بنك البيانات , واشنطن , 2023 .

2- السرحان , حسين احمد , الاقتصاد العراقي , تجدد الضغوط والتعافي في خطر , مركز الدراسات الاستراتيجية , جامعة كربلاء , العراق , 2023 .

3 - التميمي , سامي عبيد , الاستثمار الاجنبي المباشر في العراق الواقع والتحديات مع نظرة خاصة لقانون الاستثمار الاجنبي لعام 2006 . مجلة الغري . http://www.docudesk.com

3- الحسناوي , هيام صالح عبد الرضا مزهر , اثر الاستثمار الاجنبي المباشر على ميزان المدفوعات تجارب دول مختارة مع اشارة خاصة الى العراق , رسالة ماجستير , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة كربلاء , العراق 2023 .

4 - الشمري , عبدالصمد سعدون , مستقبل النفط العراقي بين الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي , جامعة النهرين 2012 , http://nahrainuniv.edu.iq .

5 - المؤسسة العربية لضمان الاستثمار , نشرة ضمان الاستثمار ,العدد(1) ,الكويت , 2023

6 - الطعان , حاتم فارس, الاستثمار اهدافه ودوافعه , كلية الادارة والاقتصاد , جامعة بغداد , العراق 2006 .

7 - ابادي , عبود , مصطفى الكاظمي النجف, محسن عبد الرضا , اثر الاستثماري الاجنبي المباشر على الاستثمار المحلي والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2014) , مجلة جامعة بابل , المجلد (26) , العدد (2) , جامعة بابل , العراق , 2018 .

8 - جمهورية العراق , الهيئة الوطنية للاستثمار , دليل المستثمر في العراق , 2022-2023 .

مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية
مجلد (20) عدد (2) 2024

9 - حديد , محمد وحيد حسن , ورشاد , ايمان مصطفى , الاستثمار الاجنبي المباشر واثره على الاقتصاد العراقي ومسؤولياته الاقتصادية والاجتماعية , المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية , السنة العشرون , العدد (75) , كلية الادارة والاقتصاد , الجامعة المستنصرية , العراق , 2022

10 - فاضل , علي عباس , وجواد , سرمد عباس , الاستثمار في المناطق الحرة في العراق (الفرص والتحديات) , وزارة المالية , الدائرة الاقتصادية , العراق , 2011 .

11-عدنان , بن الضيف محمد , الاستثمار في الاوراق المالية (دراسة في المقومات والادوات , من وجهة نظرة اسالامية , رسالة ماجستير , كلية العلوم الاقتصادية والتسيير , جامعة محمد خيضر –بسكرة , الجزائر , 2008 .

12- Crawford.J and Kotschwar.B , Investment , World Trade Organization, Geneva, Switzerland ,2020.

13-Silvia Kreibiehl, Investment and Finance , Germany,2022.

14- Riyaz Ahmed ,Investment motives and preferences – An empirical inquiry during COVID-19 , Investment Management and Financial Innovations, Volume 18, Issue 2, 2021.

15-Hassan. Basim Abd Al – Hade , economic Policies in Iraq Challenges and Opportunities , Friedrich Ebert Institute, Jordan, 2020.

16United Nations, investment world report, International tax reforms And sustainable investment, Geneva, 2022 .

17-Abdurakhmonov. Ibrokhim , Significance of Agriculture , Institute of Genetics and Plant Experimental Biology Academy, Uzbekistan,2021.